البحث التربوي

ومركز البحوث التربوية في جامعة قطر

الدكتور

محمد منير مرسي *

يحظى البحث التربوي بأهمية كبيرة واهتمام متزايد في كثير من البلاد النامية والمتقدمة على حد سواء . وتفرض هذه الأهمية ضرورة قيام البحث التربوي على أسس متينة تنبع من حاجات المجتمع وتلائم أحواله وخصائصه وأن تتصل أغراضه بأغراض النظم التعليمية .

والواقع أنه ليس هناك تعريف عام موحد للبحث التربوي ، ذلك لأن البحث نشاط واسع متنوع ويأخذ أشكالا مختلفة وأساليب متنوعة . وقد يكون البحث نتيجة جهود فرد واحد أو مجموعة من الأفراد أو يكون مسئولية هيئة من الهيئات أو منظمة من المنظمات . وقد تكون نتيجة البحث أشياء غامضة أو اكتشافات رائعة . وفي كل الأحوال يكون هدف البحث دائماً توسيع نطاق المعرفة البشرية وتنميتها . وهكذا يكون البحث استقصاء منظماً للبحث عن الحقيقة والكشف عنها .

والباحث في محاولته التوصل إلى المعرفة قد يستخدم طرائق متنوعة لجمع المعلومات ويطلق عليها أسماء مختلفة كالطريقة التاريخية أو المقارنة أو الفلسفية أو التجريبية أو دراسة الحالة . وكل هذه الطرائق على اختلاف مسمياتها هي طرق لجمع المعلومات

* أستاذ أصول التربيـة ومدير مركز البحوث التربوية بجامعة قطر .

وهي متداخلة ويعتمد بعضها على بعض إلى حد كبير . ذلك أن الواقع بظواهره المختلفة ليس مقصوراً على ميدان أكاديمي معين . والسلوك الإنساني أو الإنسان نفسه هو موضوع دراسة مختلف العلماء في مختلف التخصصات كعلماء النفس والفلاسفة والاقتصاديين والعلماء الطبيعيين وغيرهم . بيد أن ما يميز طبيعة البحث في مختلف هذه الميادين ليست الطريقة وليست موضوع الدراسة وإنما المشكلة موضوع الدراسة أو الفروض القائمة عليها . فالبحث يأخذ اتجاهه على أساس التساؤلات التي يضعها الباحث لنفسه ويحاول من خلال بحثه أن يجيب عليها . والباحث نفسه هو الذي يحدد الطريقة التي تتناسب مع طبيعة بحثه .

والبحث العلمي بما فيه البحث التربوي يجب أن يقوم على الموضوعية دون فرض إطار فكري سلفاً . ولهذا فإن أي اتجاهات فكرية سلبية تقوض دعائم البحث العلمي من أساسه . فالتشككية على سبيل المثال تنكر أننا نستطيع معرفة أي شيء معرفة أكيدة وهي بهذا تتجاهل الحقيقة الأساسية للخبرة البشرية . بل إن التشككية متناقضة مع نفسها منطقياً لأن اعتقادها بأننا لا نستطيع معرفة أي شيء بالتأكيد هو في حد ذاته معرفة مؤكدة ، وبالمثل نجد أن النسبية تنكر وجود أي معدل مستمر للحقيقة وتخضع كل الواقع للتغيير . وهي بهذا لا تقيم وزناً لحقيقة واضحة تتمثل في جانب الثبات في الكون وهي فضلا عن ذلك مرفوضة منطقياً لأنها تؤكد ما يجب عليها أن تبرهن على عدم صحته وهو عدم وجود معيار ثابت للحكم على الحقيقة . والحتمية بدورها تنكر الحرية الفردية وهو ما يتناقض مع قدرات الانسان وامكانياته .

فمثل هذه الاتجاهات الفكرية معيبة منطقياً ومتناقضة مع نفسها ومع الحقائق الواضحة للخبرة المشتركة بين البشر جميعاً وتعتبر عقبة في سبيل البحث العلمي إذا سلم بها الباحث كإطار فكري له أو كان مقتنعاً بها .

والواقع أن نتائج البحث التربوي قلما يكون لها تأثير مباشر على الميدان التربوي . ويشير بعض المربين بتهكم إلى أن معظم التغييرات والتجديدات التربوية لم تكن نتيجة البحث التربوي . وهذا باطبع لا يقلل من أهمية البحث التربوي في حد ذاته . ذلك أن هناك عوامل كثيرة تسهم في وجود هذه المشكلة . ومن بين هذه العوامل

مما يتصل بغرضنا أن كلا من الباحثين والمربين كمجموعة يجب أن يقع عليها نصف اللوم . ذلك أن الباحثين في التربية لا يجرون بحوثهم في الغالب بطريقة تؤدي إلى نتائج شاملة ذات معنى يمكن أن تعمم ويستفاد بها على نطاق واسع . والباحث غالباً ما يكون أُستاذاً ذا موارد قليلة ، مادية أو تنظيمية ، ولا يمتد اهتمامه الشخصي لمجال البحث التربوي . إلى أبعد من وقته الذي يستطيع أن يجده بين المحاضرات واجتماعات اللجان وساعات المكتب . ولا عجب أن يكون لدينا تقارير عن بحوث على مستوى محدود . متكرر لا تقدم معرفة جديدة . يضاف إلى ذلك أن الباحثين أنفسهم قد لا يكونون مدربين تدريباً كافياً كما ينبغي .

أما المربون والمعلمون وغيرهم ممن يستفيدون من نتائج البحث التربوي وممن يسهمون في اتخاذ القرارات التربوية فهم غير مستعدين للاستفادة العملية من نتائجه . وهم غالباً لا يذهبون إلى المكتبة للاطلاع على البحوث التربوية ولا يقرأون عادة ما يكتب في دوريات ومجلات البحوث التربوية وبهذا لا يستطيعون أن يصلوا نتائج البحث بواقع الميدان التربوي .

إن البحث التربوي على الرغم من هذا يمثل أهمية كبيرة لكل المشتغلين بالتربية والعاملين في ميدانها . وهناك عدة أُمور تبرر هذه الأهمية . ويأتي في مقدمة هذه الأمور ضرورة الاستعانة بالأساليب العلمية في معالجة المشكلات التربوية واتخاذ القرارات المناسبة في ضوئها . إن الهدف الأسمى للبحث التربوي هو الكشف عن المعرفة الجديدة . ومن خلال ذلك يقدم لنا الحلول والاجابات والبدائل التي تساعدنا في تعميق فهمنا للأبعاد المختلفة للعملية التربوية وما يكتنفها من مشكلات وما نجهله من مجالاتها .

إن البحث التربوي يساعدنا في تحديد فعالية طرق التعليم التي نستخدمها وفي الموازنة بين هذه الطرق واختيار أفضلها كما يساعدنا في تحديد المستويات التعليمية المختلفة ومدى مناسبة المواد والبرامج التعليمية في سد الاحتياجات الثقافية والتربوية للفرد والمجتمع .

إن نجاح إحدى طرق التعليم في الماضي في مواقف معينة لا يعني أنها ستعطي نفس النتائج إذا ما تغيرت الظروف ولذا يجب تشجيع المعلم على البحث والتجريب حتى يطمئن إلى سلامة الطريقة التي يستخدمها .

إن البحث التربوي يحسم الخلاف في كثير من المشكلات التربوية وبخاصة المشكلات الجدلية التي يصعب فيها إقناع أطراف الخلاف بالجهود المطروحة وهكذا يوفر البحث الوقت والجهد . كما أن المشكلات التربوية تكون في كثير من الأحوال متجددة ومن ثم لا يكون حلها جاهزاً وتتطلب بعض الأفكار الجديدة التي تساعد على الحل ومثل هذه الأفكار الجديدة تأتي عن طريق البحث التربوي .

وهكذا يواجه البحث التربوي الحاجات المتجددة للمعلمين على اختلاف مستوياتهم سواء كانوا جدداً أو قدامى وسواء كانوا تقليديين أم مبدعين كما أنه يستثمر طاقاتهم وإمكاناتهم ويوجهها بطريقة علمية موضوعية نحو معالجة مشكلاتهم وقضاياهم بصورة علمية موضوعية .

إن المعلم الجيد هو الذي يخضع ممارساته دائماً للبحث والتجريب والتقويم . وعندما يضع المعلم يده على مشكلة تعليمية ويحاول حلها بعقل متفتح فإنه في هذه الحالة يكون في سبيل إجراء بحث في التربية . وعندما يحاول أن يجيب على الأسئلة التي في ذهنه بطريقة علمية مستنداً إلى الأدلة العلمية فإنه يكون قد دخل ميدان البحث التربوي من أوسع أبوابه .

ويساعد البحث التربوي المعلمين على فهم الديناميات المعقدة في حجرة الدراسة وتطوير ممارستنا التربوية وتعميق نظرتنا إلى العملية التربوية على أساس موضوعي سليم ويوجه العمل التربوي على أساس من التعقل والاستبصار .

وبعد هذه المقدمة اللازمة ننتقل الآن إلى الكلام عن مركز البحوث التربوية في جامعة قطر والذي يعتبر تجسيداً عملياً للأهمية الكبرى التي توليها الجامعة للبحث التربوي .

وقد أُنشيء مركز البحوث التربوية بجامعة قطر خلال العام الجامعي ١٣٩٩–١٤٠٠ هـ (١٩٧٩–١٩٨٠ م) ، وبدأ المركز بالفعل في ممارسة نشاطه خلال ذلك العام .

ويهدف المركز إلى الإسهام في توجيه حركة التربية في دولة قطر ، وتطويرها على أُسس علمية تحقق لها الكفاءة ، والتجديد ، والتكامل في تنمية الثروة البشرية ، والتطوير الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع القطري .

ويتشكل الهيكل التنظيمي للمركز من الأجهزة الرئيسية التالية : مجلس الإدارة ، مدير المركز ، أمانة فنيـــة ، أقسام علميـة ، أقسام إدارية وماليـة ، لجان فنية واستشارية (١) .

وقد قام المركز بتشكيله الحالي ، وفي ضوء ظروفه وامكاناته المتاحة بممارسة مهامه المختلفة والتي تركزت في عدة مجالات من أهمها :

١ – إجراء البحوث والدراسات التربوية التي تسهم في تطوير النظام التعليمي ورفع كفاءته في دولة قطر ، كما يتناول بعضها مشكلات تربوية تتعلق بمنطقة الخليج العربي بصفة خاصة ، وفي مجال التربية بصفة عامة .

٢ – إجراء بحوث ودراسات تساعد مجالس الجامعة على اتخاذ قراراتها وتوجيه الدراسة والتخصصات الجامعية على أساس سليم .

٣ – إصدار ونشر البحوث التي يقوم بها أساتذة التربية على مستوى فردي أو جماعي بدافع من اهتماماتهم المهنية ، وتهدف لخدمة التربية والتعليم في دولة قطر .

٤ – القيام ببعض الأنشطة الأخرى : بجانب النشاط الرئيسي للمركز من إعداد وإصدار ونشر البحوث يقوم المركز ببعض الأنشطة المختلفة مثل :

أ – التعاون العلمي والثقافي مع المنظمات الدولية ، والجامعات ومراكز البحوث بالدول العربية .

---

(١) قرار أميري رقم (١٤) لسنة ١٩٨٠ .

ب – الرد على الاستبيانات الواردة من الجامعات والمؤسسات التربوية داخل قطر أو خارجها .

جـ – إعداد البيانات والاحصاءات عن الجامعة في مجالات النشاط المختلفة ، وهذه الاحصاءات تطلب عادة من جهات داخل الجامعة ، أو بالدولة من خارج الجامعة ، أو بالمنطقة خارج الدولة .

٥ – تدعيم استكمال المركز لجهازه الإداري والفني اللازم من قوى وإمكانيات مادية وبشرية في ضوء ما حدده القرار الأميري الخاص بإنشاء المركز واستكمال المعدات والأجهزة والأدوات التي يحتاج اليها العمل بالمركز لتسهيل أعماله ورفع كفاءته .

وإذا كانت البحوث والدراسات هي الركيزة الأساسية لأعمال المركز فقد قام المركز بهذه المهمة خلال السنوات الثلاث الماضية ، وكان حصاد تلك الفترة مجموعة كبيرة من البحوث المتنوعة تم انجازها حتى الآن .

وسنحاول أن نقدم على صفحات هذه الحولية ملخصاً لبعض البحوث والدراسات التي أعدها المركز . وسنبدأ بدراستين إحداهما عن التعليم وتنمية الثروة البشرية في دولة قطر والثانية عن اتجاهات البحوث الأكاديمية في التربية بالجامعات العربية . نعرض لهما في السطور التالية :

١ – التعليم وتنمية الثروة البشرية في قطر : دكتور : محمد منير مرسي

نشرت هذه الدراسة عام ١٩٧٩ وهي تتناول علاقة التعليم بتنمية الثروة البشرية في دولة قطر باعتبارها إحدى دول منطقة الخليج التي تمر بمرحلة تحويل سريع في شتى الميادين العمرانية منها والاجتماعي والاقتصادية والثقافية والتعليمية .

ويعرض الباحث في البداية لمدى اهتمام قادة البلاد وإيمانهم الشديد بضرورة العناية بتنمية الإنسان القطري في شتى الميادين ثم يتناول نظام التعليم الحديث في قطر من حيث نشأته ، والمبادىء الدستورية الخاصة بالتربية والتعليم التي يتضمنها

النظام الأساسي للحكم في دولة قطر باعتبارها مؤشرات رئيسية لتوجيه التربية والتعليـــم .

ثم قدم الباحث في القسم الأول من البحث وصفاً لنظام التعليم بأنماطه المختلفة مثل : التعليم العام والتعليم الفني والتعليم الديني والتعليم الجامعي .

وتناول هذه الأنماط من حيث السلم التعليمي ، والتنظيم والإدارة ، والتمويل ، كما تناول النمو الكمي وأوضح أن التعليم في قطر حقق نمواً مطرداً في عدد التلاميذ في كل المراحل التعليمية بمعدل زيادة سنوية تصل إلى ١٠ * تقريباً ، كما تناول تعليم الفتاة القطرية وتطوره في السنوات الأخيرة وأظهر مدى التطور الذي حدث في هذا الجانب .

وعرض للخدمات التي تقدم للتلاميذ بالمراحل التعليمية المختلفة مثل الخدمات الصحية ورعاية المعوقين ، وتقديم وجبة غذائية مجانية ، إلى جانب الخدمات الاجتماعية وأهمها تقديم مساعدات مالية شهرية للتلاميذ المحتاجين ، وكذلك القدمات الثقافية التي تشمل أنواعاً مختلفة من الأنشطة المجانية .

ثم تناول الباحث المستحدثات الأخيرة في نظام التعليم بدولة قطر في مجالات المناهج والإدارة وأهم المشكلات التعليمية التي يواجهها هذا النظام والتي تتمثل في :

١) عدم الاقبال على القسم العلمي بالتعليم الثانوي .

٢) وجود نسبة كبيرة من الفاقد التعليمي .

٣) مشكلة التعليم في القرى .

٤) قلة الاقبال على بعض المدارس النوعية .

٥) قلة المعلمين الوطنيين .

٦) انخفاض المستوى المهني للمعلمين .

كذلك تناول الباحث إعداد المعلم حيث يتم إعداد المعلم في قطر في نوعين من المعاهد الأول معاهد المعلمين ، والثاني كلية التربية بجامعة قطر ، والاتجاه الحالي

هو العمل على تصفية معاهد المعلمين ، وقد تم الآن تصفيتها بالفعل والتركيز على أن يكون إعداد المعلم بجامعة قطر ، كما توضح الدراسة مدى اهتمام الدولة بتدريب المعلمين أثناء الخدمة لاسيما المعلمين الذين لم تتح لهم فرصة التأهيل التربوي .

في القسم التالي من الدراسة تناول الباحث أهم العوامل المحددة للثروة البشرية في قطر للتركيب السكاني والديموغرافي كعامل من العوامل الهامة في تحديد القوى العاملة المتاحة . ويتميز التركيب الديموغرافي والسكاني في قطر بالنمو السكاني السريع ، وتركز السكان في الحضر ، ووجود نسبة كبيرة من الأطفال والشباب ، وقلة المعروض من الأيدي العاملة الوطنية .

هناك أيضاً العوامل الاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة في تحديد الثروة البشرية ، والقوى العاملة لا من ناحية الكم فحسب بل ومن ناحية النوع أيضاً ، ويأتي في مقدمة هذه العوامل وضع المرأة الاجتماعي ، وتشريعات حماية الطفولة ، والمستوى الصحي ، والمستوى التعليمي للسكان .

وفيما يختص بالمستوى التعليمي أشارت الدراسة إلى بعض الإحصائيات عن الأمية وذكرت أن نسبة الأمية تقل بين فئات العمر الأصغر ، وتزداد نسبتها بالتدريج كلما تقدمنا في فئات العمر الأكبر سناً . كما أشارت الدراسة إلى اهتمام الدولة بمحو الأمية بين المواطنين .

وإلى جانب مشكلة الأمية هناك أيضاً مشكلة انخفاض المستوى التعليمي بين الغالبية العظمى من القوة العاملة مما يشير مرة أُخرى إلى أهمية التعليم في تنمية هذه القوى وزيادة كفاءتها ومهارتها والواقع أن من أجل تنمية الثروة البشرية وتدريبها هناك اهتمام كبير بالتعليم النظامي ، وقد خطت قطر خطوة كبيرة في هذا السبيل فهناك ما يزيد عن ٩٠٪ من القطريين الذكور ، وما يزيد عن ٨٠٪ من الإناث بين ٧ — ١٤ في مدارس التعليم العام ، كما أن هناك ما يزيد عن ٨٠٪ من الأولاد القطريين بين ١٥ — ١٩ في مرحلة التعليم الثانوي .

وإلى جانب ذلك هناك أيضاً اهتمام بالتعليم الفني التجاري والصناعي واهتمام بإعداد المعلمين الوطنيين ، وإعداد الكوادر الإدارية اللازمة ، يضاف إلى ذلك

الاهتمام بالتدريب الصناعي والمهني وقد أنشىء المركز الاقليمي للتدريب منذ ١٩٧٠ لإعداد القوى العاملة في مجال الحرف والصناعات المختلفة .

وفي النهاية تلقي الدراسة الضوء على المستقبل من خلال متغيرات الحاضر ويرى أن منطقة الخليج ومن بينها قطر تمر بمرحلة نمو وتطور سريع في شتى الميادين ، وأن العامل الرئيسي المحرك لهذا النمو والتطور الثروة للكبيرة التي تعود على المنطقة من عائدات النفط وما ترتب على هذه الثروة من تحسن كبير في مستوى المعيشة ، وما أدى ذلك إلى بعض الأنماط الاجتماعية غير المرغوبة كزيادة الاستهلاك والاتجاه إلى حياة الرفاهية والتأثير في اتجاه إنسان الخليج نحو العمل كقيمة إنسانية ويتساءل الباحث كيف يمكن أن يتحول المواطن العربي في الخليج من مواطن مستهلك بدرجة كبيرة إلى مواطن منتج بالدرجة الأولى ؟ وكيف نزيد من احترامه للعمل وتقديره ؟ ويرى أن هذا يتطلب تغييراً في اتجاهات الناس وعاداتهم وهو ما يمكن للتعليم أن يقوم بدور رئيسي فيه ، وأشارت الدراسة إلى أن ما تحتاجه دول الخليج في هذا الصدد يتركز في اتجاهين رئيسين :

الاتجاه الأول : ويتمثل في العناية بالمشروعات الاستثمارية التي تفتح آفاقاً جديدة من التنمية في هذه الدول بحيث تتمكن تدريجياً من إيجاد مصادر جديدة للدخل تكون بديلة عن النفط ،وأن الاهتمام يجب أن يتركز منذ الآن على المشروعات الاستثمارية وإعطائها الأولوية على المشروعات الاستهلاكية .

الاتجاه الثاني : ويتمثل في تنمية الثروة البشرية المحلية باعتبار الثروة البشرية عنصراً رئيسياً من عناصر الإنتاج لا يقل أهمية عن رأس المال المـــادي .

بيد أن هناك نقطة أساسية تطرح نفسها بالنسبة لدول الخليج هي صغر أحجامها السكانية بل إن هذه الأحجام السكانية على صغرها تحتاج هي نفسها إلى بذل كثير من الجهد في مجال التعليم والتدريب لزيادة كفاءتها . ويرى الباحث أن على

دول الخليج أن تعمل في جبهتين في وقت واحد . وتتمثل الجبهة الأولى في الاهتمام بالتعليم والتدريب كجزء رئيسي هام من مطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أما الجبهة الثانية فتتمثل في العمل على أقلمة العناصر البشرية الوافدة الموجودة في دول الخليج ، كما ينبغي العناية بالتوجيه الثقافي واللغوي لهذه العناصر التي أصبحت بالفعل جزءاً من الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة .

كما أن التخطيط الشامل ضروري أيضاً بين دول الخليج من ناحية وبينها وبين شقيقاتها العربيات من ناحية أُخرى ، وأي تخطيط مستقبلي لدول الخليج لا يضع في اعتباره هذا التكامل من منظوره المحلي الخليجي ، ومنظوره القومي العربي يعتبر ناقصاً .

٢ ــ اتجاهات البحوث الأكاديمية في التربية بالجامعات العربية (١) :

أعد هذه الدراسة الأستاذ الدكتور : وليم عبيد ونشرت باللغة الانجليزية سنة ١٩٨٠ م . ويشير الباحث في أول الدراسة إلى أن هناك إتجاهاً متزايداً من عدم الرضى عن النظام التعليمي في العالم العربي . لكنه مع هذا يرفض القول بأن إصلاح المدرسة هدف يستحيل تحقيقه . ويعبر عن اعتقاده بأن المدارس لن تصبح أفضل لمجرد أننا نرغب في ذلك أو بزيادة محاولاتنا في عمل ما سبق أن تم عمله . وعلينا كمربيين أن نواجه هذا التحدي بالرجوع إلى البحث العلمي ، وإلى دراسة النظريات الواقعية للتغير ، وتجنب الأهداف الخيالية التي سرعان ما تموت .

وفي هذا الاطار يقدم الباحث هذه الدراسة الخاصة بالاتجاهات الفكرية ، والبحوث السابقة في ميادين التربية . واستهدفت الدراسة ما يلي :

- توفير المعلومات الخاصة بالمجالات الرئيسية للتربية وطبيعة المشكلات التي تدرسها .
- تكوين حس ناقد نحو نوعية البحوث التي تم انجازها في كليات وأقسام التربية .
- إبراز البحوث التي يحتاج إليها ميدان التربية .

---

1. William Ebeid : Trends of Academic reserach in Education in Arab countries-university of Qatar Educational research centre 6-1980.

وقد انتصرت الدراسة على البحوث الأكاديمية التي أنجزها طلاب الدراسات العليا ، وقدمت في شكل رسائل علمية أو متطلبات للحصول على درجة الماجستير والدكتوراه في الجامعات العربية ، وتناولت الدراسة ٥٣٠ بحثاً تمثل المجالات الهامة في مسار البحث التربوي في الفترة من عام ١٩٤٦ — ١٩٧٨ . وليس هناك سياسة معينة واضحة لاختيار مشكلة البحث وإنما يتحدد الاختيار بصفة رئيسية حسب اهتمام كل من الأستاذ المشرف والطالب الباحث .

وتعكس الدراسات والبحوث التي تم مسحها الاتجاهات الآتية :

— وجود عدد كبير من البحوث التي تتناول دراسة مشكلات التربية بأسلوب تعدد التخصصات .

— الاهتمام بالتجديدات التربوية في وزارات التربية والتعليم في مجالات الرياضة الحديثة والتربية الدينية والعلوم المتكاملة ونظام المدرسة الشاملة .

— الاهتمام بالفلسفات والأفكار الجديدة التي تتبناها الدول وأثرها على التربية كالاشتراكية العربية ، والقومية العربية .

— الاتجاه نحو مجالات محو الأمية ، وتربية المراهقين ، والتعليم الفني والمهني والتربية الخاصة .

— الاهتمام ببحوث ودراسات التربية الرياضية ، والتربية الفنية ، والتربية الموسيقية والاقتصاد المنزلي ، والتمريض .

ويمكن تصنيف الدراسات والبحوث إلى المجالات الرئيسية الآتية :

أولا — تدريس المواد المختلفة :

تمتد الدراسات في هذا المجال من تقويم مناهج معينة إلى تجريب وحدات خاصة أو موضوعات معينة في بعض المواد الدراسية ، وتغطي الدراسات مختلف الموضوعات ومختلف المستويات والمراحل التعليمية .

- ففي المرحلة الابتدائية تناولت دراسات مشكلات مثل : الأخطاء الشائعة في تعليم الرياضيات والمقترحات الخاصة بتطوير تدريسها وتقويم تحصيل التلاميذ (في المواد الاجتماعية والمجالا الأخرى) وإعداد دليل للمعلم في التدريس وتأثير تعلم لغة أجنبية على تعلم اللغة الأصلية .

- وفي المرحلة الاعدادية تناولت الدراسات مشكلات مثل : تدريس القراءة والنحو في اللغة العربية ونمو المفاهيم العلمية والأخطاء الشائعة في تعليم الهندسة وتطوير جوانب معينة في بعض مقررات الجبر وتكامل المواد الاجتماعية وتأثير نسق اللغة العربية على كتابة الجملة في الانجليزية والتربية البيئية واستخدام التنظيم المبرمج في تعليم التلاميذ المعوقين .

- وفي المرحلة الثانوية تناولت الدراسة مشكلات مثل : حاجات واهتمامات التلاميذ وعلاقاتها بالتحصيل وبناء وحدات تعليمية خاصة (أو مصادر للوحدات) في مختلف المواد . والمدخل البيئي في تعليم العلوم ومستويات تدريس الكيمياء والتعليم المبرمج في العلوم والمواد الأخرى ومهارات الاستقصاء العلمي والطرق المعملية في التعليم وتقويم بعض برامج المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وتجريب وحدات في تدريس العلوم المتكاملة والرياضيات وبناء وتجريب وحدات مثل الحاسب الآلي والمنطق والمصفوفات والمتتابعات وتعليم الميكانيكا من خلال أسلوب تحليل النظم وأثر تدريس مقرر في علم الاجتماع على تحقيق أهداف المدرسة الثانوية والعلاقة بين المشكلات الاجتماعية ومقررات دراسة معينة وتقويم أهداف مقررات معينة واستخدام أهداف تعليمية في وحدات خاصة .

وهناك دراسات أخرى مثل استخدام الأساليب المتنوعة في التدريس والتعليم بالمراسلة واستخدام الموضوعات الجارية كأسلوب في تدريس المواد الاجتماعية وإعداد برامج للتربية الصحية و المقارنة بين طرق مختلفة للتدريس والدراسات العليا في التربية والمجالات الأخرى .

ثانياً : التعليم الفني والمهني :

على الرغم من أن هناك اهتماماً متزايداً بالتعليم الفني والمهني إلا أنه لا توجد بحوث كافية لمعالجة العدد الهائل من المشكلات التي تواجه مثل هذا المجال الهام وقد اهتمت الدراسات القليلة التي عملت بمشكلات مثل أهداف التعليم التجاري ودور تدريس الرياضيات في تحقيق أهداف التعليم الفني وتدريس المواد الاجتماعية في التعليم الفني .

ثالثاً : إعداد المعلم :

وقد تناولت الدراسات والبحوث في هذا المجال مشكلات مثل مقارنة نظم إعداد المعلم واستخدام الوسائل التعليمية في برامج إعداد المعلم ومهارات التعلم وإعداد أُمناء المكتبات المدرسية وبرامج التدريب في أثناء الخدمة وسمات المعلمين والإشراف الفني ومدرس الفصل الواحد .

رابعاً : التقويم :

ارتبطت الدراسات في هذا المجال بمشكلات مثل بناء اختبارات متنوعة وتقييم سياسات القبول في الجامعات وتقويم مظاهر معينة في البرنامج الجديد .

خامساً : الدراسات النفسية :

ارتبطت الدراسات في هذا المجال بمشكلات مثل نمو الميول ودراسة القيم والاتجاهات ومشكلات النمو والارشاد والتوجيه التربوي والعوامل والمؤثرة في التحصيل ، والقدرة على التكيف الاجتماعي ومشكلات المراهقة ومشكلات الأطفال المتخلفين والموهوبين وراسة القدرات المختلفة مثل القدرة الابتكارية .

سادساً : اقتصاديات التعليم :

يحتاج هذا المجال إلى اهتمام أكثر من الباحثين ، وقد تناولت الدراسات التي أُجريت فيه مشكلات مثل دراسات مقارنة عن التكلفة والانفاق في التعليم

ودور التعليم في خطط التنمية وتمويل التعليم والاهدار الكمي في التعليم بالمرحلة الأولى والمراحل المختلفة ودور التعليم الزراعي في خطط التنمية وتكلفة الطالب في المرحلة الجامعية .

سابعاً : محو الأمية وتعليم الكبار :

تناولت الدراسات في هذا المجال مشكلات مثل اهتمامات القراءة للراشدين في المناطق الريفية وتجريب طرق جديدة لتعليم الحساب للراشدين الأميين وتحليل وتقويم برامج معينة لتعليم الراشدين وحملات مكافحة الأمية في بعض الدول العربية والدراسات المقارنة في التوافق الاجتماعي والنفسي بين الذكور الأميين وغير الأميين .

وبالاضافة إلى المجالات السابقة هناك مجالات أُخرى تناولتها الدراسات والبحوث من أهمها : التربية المقارنة والادارة المدرسية وأُصول التربية ، والتربية الإسلامية والسير الشخصية لأشهر التربويين العرب والمسلمين وتاريخ التربية في مجالات معينة والتعليم العالي وتطوير تعليم المرأة وتكافؤ الفرص التعليمية ودراسات بعض جوانب الممارسات التربوية في الدول الأخرى .

طرق وأساليب البحث :

هناك وجهتا نظر تسود الطرق والأساليب المستخدمة في البحوث التي أُجري عليها المسح .

أولا : أسلوب أو منهج العلم التطبيقي :

وهذا هو المنهج التجريبي الذي يستعير فيه الباحث الأساليب المتبعة في العلوم الطبيعية مثل تفسير الظاهرة من خلال القوانين التي سبق البرهنة عليها . ومعظم الدراسات التجريبية لاسيما في علم النفس تفصل هذا المنهج .

ثانياً : المنهج غير النظامي :

وهو منهج حدسي يعتمد على التركيز على خبرته والاستعانة بالمراجع النظرية أو التوثيقية . وقد توجد بعض المحاولات التطبيقية لكنها لا تستند إلى أساس كبير من الضبط التجريبي .

ومن الطبيعي أن يكون لكلا المنهجين أو الأسلوبين مزاياه وعيوبه . بيد أن معظم البحوث التي أُجري عليها هذا المسح اتبعت المنهج الثاني ويبدو أن هناك فجوة كبيرة بين البحوث الأكاديمية وبين المشكلات الحقيقية التي تواجه التربية في العالم العربي . وهناك حاجة لاجراء البحوث الموقفية التي تتناول الواقع المدرسي . كما أن هناك حاجة ماسة إلى البحوث متعددة الجوانب التي يقوم بها فريق من الباحثين . ويمكن لمراكز البحوث أن تقدم الاستشارة والمعونة في مجال مناهج البحث والمعالجات الاحصائية للبحوث . ولابد من التعاون بين وزارات التربية والجامعات في التركيز على المشكلات التربوية العاجلة التي تحتاج إلى البحث والاستقصاء .

المصـــادر :

١ ــ دولة قطر : القرار الأميري رقم (١٤) لسنة ١٩٨٠ الخاص بإنشاء مركز البحوث التربوية في جامعة قطر .

٢ ــ محمد لبيب النجيحي
محمد منـــير مرسي
} البحث التربوي أُصوله ومناهجه .

٣ ــ محمد منير مرسي : التعليم وتنمية الثروة البشرية في قطر ــ مركز البحوث التربوية ــ جامعة قطر ١٩٧٩ .

4 — William Ebeid: Trends of Academic research in Education in Arab countries - University of Qatar Educational research centre 6 - 1978.